نحن وأخطاءنا ...

(1)

الحمد لله وكفى وصلاة سلام على المصطفي.. وبعد

كثيراً ما نقع، نحن االبشر في الأخطاء، صغيرها وكبيرها، لكن قليلا منا من يعرفها، والأقل من يعترف بها، والأقل النادر من يتداركها بالتصحيح. هذه خاصية من خواص الإنسان، تتراوح في كَمّها وكيفها بين الناس، لكنهم جميعا يجتمعون عليها بقدرٍ ما.

وتلكم الأخطاء، فليصدّق من يصدّق ولينكر من ينكر، لا حدّ لعمر فيها، ولا خبرة، ولا علم، ولا مناعة، إلا من رحم ربي، وهم ثلة من حفنة من قليل، ولا ينبؤك مثل خبير.

وحين تتراكم الأخطاء، على عكس ما نظن، يصعب على المرء أن يراها، إذ تصبح كأنها العادة السوية، التي لا ضرر فيها. لكنها، مع الأسف، تعمل عملها، في حياته، معاشة، علاقاته، صحته ونفسيته، حتى يصحو فجأة على ما لم يكن يتوقع في يوم من الأيام. وإذا بتراكمات الزمان تتجمع في شكل صخرة جلمود، تقع على رأسه، فتهشّمه تهشيما، وتنعكس على قلبه فتطحنه طحنا، ولا يكاد يفر منها إلا إليها، فتاوده المرة تلو المرة، تتمثل له أخطاؤه، واضحة جلية كأنها عين الشمس في يوم صيف رائق! كيف لم يرها وهي تتراكم؟ كيف لم يعترف بها ثم يتداركها؟ كيف تركها لتصبح جبلاً فوق رأسه، ينتظر السقوط، أو بحرا من حوله يوشك على الفيضان؟

هنالك، وهنالك فقط، يعرف المرء، ويرى، ويُدرك، ولات حين مناص.

لكن، هناك من تلك الأخطاء ما لا إصلاح فيه ولا ترميم له. فقط تحَمّله ومحاولة الصبر على عواقبه ومآلاته. لكن كذلك منها، ما لا يغني معها تعزية النفس، أو السلوان عن الأسى. وهي أفدح أنواعها وأشدّها خطراً على الناس.

والإيمان بالقدر علاج ودواء، لكن لوم النفس أمرٌ لا يُطاق، خاصة حين يُبصر المرء بما فعل، ويتحققه عياناً بياناً، وخاصة فيمن يكون ممن لا يزوّر في المشاعر، ولا ينافق في الأحاسيس.

هل رأيتم حسرة أهل النار على فوات وقت التكليف، واستحالة العودة ليصلحوا ما قدّموا؟ فهذا من ذاك، مع الفارق في التشبيه بطبيعة الحال.

والسؤال، هل هناك علاجات لبني آدم، تجنّبه قواصم تلك العواصف؟ نعم، قد يكون هناك ما يمكن أن يبصّر المرء بمنحنيات الطريق، وخبايا مسالكه، وتشابك مظاهره، فلا ينخدع دائما، فيرى باطله حقاً وخطأه صوابا.

من العلاجات أن يتعلم التريث، فهو من الحكمة العاصمة. وأن يصبر على التثبت، فهو من علامات الحق. عليه أن يتعلم من مستقرات العادة، ما ينضبط به في أفعاله، فلا يشتط به عقله، وتنحرف به فورات طبيعته عما استقر عليه الجمع، فإن مستقرات العادة قد تجمعت من خبرات متراكمة لملايين من الأفعال ونتائجها، فلابد، وقد استقرت على أمرٍ، أن يكون فيه الصواب، أكثر مما عليه عقل واحد أو نفس بذاتها. لذلك جعل الله سبحانه العرف من الأدلة الشرعية المتفق عليها فيما لا يخالف نصاً.

أما من طاح به فيضان خطئه، وانهار الجبل على رأسه، فليس له في تلك العلاجات حاجة. فقط الحسرة والدعاء.

يونيو 2019 – 9 شوال 1440

بين الزواج والطلاق - 1

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد

من أشد الأخطاء وأكبرها وأضرها، أن يظن المرء أنه أعرف بالدنيا وحالها، ومشكلاتها وحلولها، من غيره، حين يرى نفسه متقدماً في سن، أو بعلم.

أمر الدنيا أمر فطرة سليمة، وسير على نهجٍ صحيح، خاصة عند المسلم، في بيته وعمله.

فقد جعل الله الخلية الإجتماعية في الإسلام، وهي الأسرة، أساساً للمجتمع المسلم، إن صلحت صلح، وإن فسدت فسد.

ثم جعل زمام تلك الأسرة في يد الرجل، وجعله قوّاماً على أهل بيته، مسؤولاً عنهم، لا في توفير معاشهم فقط، بل وفي حفظهم من أخطار البيئة وشراك المجتمع الساقط.

وقوامة الرجل قامت في الإسلام على دعامتين، ذكرها الله سبحانه في آية واحدة، فقال تعالى "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ" النساء 34.

فذكر الله سببين لقوامة الرجل، وهما نصّ فيها، لدخول باء السببية. أولهما أفضلية مطلقة، في ممارسة شؤون الحياة، والقيام بها، وتوفير مستلزماتها. فالرجل أقدر على ذلك بما لا يشك فيه عاقل. وهو مشاهدٌ معروف على طول الزمان وعرض المكان. والمرأة التي تعرف ذلك وتفهمه وضفها سبحانه بعدها مباشرة، فهي الصالحة القانتة الحافظة للغيب.

ولأن الرجل هو الأقوى، فهو الذي عليه توفير أسباب العيش كاملة، حسب قدرته، ومن سعته. وليس له أن يعتمد على مال زوجة، أو أن تعمل زوجه لتعينه على ذلك. تلك هي القاعدة، التي استثناؤها ونادرها غير ذلك أو عكس ذلك.

ولنا هنا ملاحظتان، أعلم أنهما تدوران في ذهن كلّ من قرأت هذه الكلمات. كيف لا، والمجتمع اليوم هو مجتمع المساواة بين الرجل والمرأة، في الحقوق، عادة!

الأولى أن هذه القوامة، لا تعنى أن للرجل أكثر مما للمرأة من فضل، كلّ في مجاله، فقد سوى الله بينهما في قوله "وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ" البقرة 228.

فسوى سبحانه، فيما هو في مجال التعامل بالمعروف، فلا يسئ إليها، ولا تسئ إليه، ولها من الحقوق مثل ما له من الحقوق، إطعاماّ وسكناً ومعاشاً. لكن له درجة عليها، هي درجة الفضل التي أشار اليها سبحانه في آية النساء، وهي التي تستلزم أن يكون أصبر وأفضل في معاملتها، منها في معاملته. لكن هذا، مع حفظ القوامة، والرقابة، ووجوب طاعة الزوج فيما لا معصية فيه، والتودد إليه، فإن النرأة إن فعلت ذلك، أحبها، ورغب في قربها، وآثرها على نفسه. فإن رفعت أنفها تفاخراً بأن الله سوى بينهما، وأنه لا فضل له عليها، كرهها، وصار الشقاق والخلاف، وانهارت الخلية، وفسد المجتمع.

ومن هنا، فإن من أسوأ الأدواء التي أصيب بها مجتمعنا المسلم، هو تسرب ميكروب عمل المرأة، كيّ تستوي مع الرجل في كلّ شئ.

فقد رأينا أن من أسس القوامة، الإنفاق، فإن اختل هذا الميزان، اختل التوازن، وفسدت العلاقة بلا شك.

والثانية، أن المرأة، في أصل خلقتها، فيها ضعف، جعله الله، لا ليهينها، بل ليضع كلّ من خلقه في موضعه، فتجدها تتحكم فيها العاطفة أكثر وأسرع من الرجل. وجعل الرجل قوياً، بدناً وعقلاً، وجعل عقله يقيّم فعله قبل عاطفته، فلا تنهار الأسرة عند أول شقاق يحدث بينه وبين زوجه. فيسير المجتمع سيره منضبطاً، معتدلاً.

من هنا فإن من أبشع الأخطاء التي تحدث اليوم، ويقع فيها، حتى أكابر الناس، أن يدع زوجه تعمل، لأي سبب من الأسباب. فإنه حين يفعل ذلك، وإن أعانته في شؤون المعاش، إلا إنه قد تنازل لها عن قدر كبير من القوامة. بل أعطاها مفتاح الباب الذي أمره الله سبحانه أن يحتفظ به، وهو "بما أنفقوا"، فإذا بها مستقلة قادرة على العيش دون الرجل، فيسهل عليها أن تترك

بيتها، وتهدم عشها، والسبب هو خلل الرجولة التي جعلت زوجها يتركها تعمل، وكأنها رجل من الرجال.

وترى حكمة الله سبحانه في أن جعل القوامة في يد الرجل، وجعل من شؤونها الإنفاق، أنه حين شرع قوانين الطلاق، فقد شرعها بما يكفل إدامة العشرة بين الزوجين. فجعل المرأة التي تطلب طلاقا، ليس لها إلا نفقة ثلاثة أشهر، حتى تفكر مرات ومرات قبل أن تُقدم على طلب كهذا. وجعل الرجل الذي يريد طلاق زوجته، يدفع لها متعة ملائمة على قدر سعته، ليكون متردداً في طلاقها.

لكننا اليوم، خلطنا الحابل بالنابل، وقلبنا أعلى المجن أسفله. فالمرأة تعمل، ولا تهتم بثلاثة شهور النفقة ولا غيرها. لذلك فانظر يا رعاك الله، إلى نسبة الطلاق في الأسر التي تعمل فيها الزوجة، تجدها أضعاف أضعاف التي تجلس فيها الزوجة في بيتها، تحفظه وترعاه كما أراد الله لها، لا ما أراده الغرب الصهيوني والليبرالية الفسقة.

ولا تتمحك بالعوز والحاجة، فإن ذلك من المستثنيات من الحال، والشرع لا يضع القواعد والتشريعات للنادر من الأحوال، فإن القاعدة الفقهية "النادر لا حكم له في الشرع". أي يُعامل حالة حالة، حسب احتياج وأوضاع الحالة الخاصة، لا بتشريع عام.

فاحرص، يا من تُقدم على زواجٍ اليوم، ألا تربط عقدة نكاح مع امرأة عاملة أبدا، وإن كانت مثل رابعة العدوية تديّنا.. وقم بدورك في إقامة بيتك، وحفظ عرضك وصيانته مما يسمونه عمل المرأة وتكشفها.. فقد صدق رسول الله صلى الله عليه " أريت النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن. قيل: أيكفرن بالله؟ قال: يكفرن العشير ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر، ثم رأت منك شيئا قالت: ما رأيت منك خيرا قط" البخاري. ولا ينبؤك مثل خبير.

يونيو 2019 – 10 شوال 1440

بين الزواج والطلاق - 2

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد

نعم.. نحن بشر يصيب ويخطئ.. لكن الأخطاء تتفاوت في مراتبها وموضوعاتها وقوتها. فمن أخطأ في سيره فذهب في طريق غير ما يقصد، ثم أدرك ذلك، وضاعت عليه دقائق، قلّت أو كثرت، ليس كمن ضلّ طريقه في بدأ عمره، فانخرط في اللعب والعبث والمجون، فضاعت عليه فرص النجاح، وأصبح ممن تخترقه العين، فتعبره ولا تكاد تراه، من قلة شأنه في مجتمعه وبين قومه.

ثم هذا وذاك، ليس كمن أخطأ فارتبط بمن لا تليق به، أو من ارتبطت بمن لا يليق بها، وشاء الله أن يكون لهما أبناء من هذا الارتباط غير السويّ. ثم إذا بهما لا يقدران على إدامة الصلة ومداومة العشرة، فتنفكّ الأسرة، وينهار البيت، الذي هو بالأساس موضع تربية الأطفال ومحل رعايتهم ومحمل ذكرياتهم، فيكونوا ضحية بلا ذنب اقترفوه، ولا خطأ واقعوه.

ثم هذه وذاك، وذاكم الخطأ، شئ، ومن أخطأ طريقه إلى رضا ربه، فاقترف ما اقترف من الذنوب، واجترح ما اجترح من السيئات، غير عابئ ولا مهتم، كأنه اتخذ عند الله عهداً فسوف يوفيه الله عهده، أو أمن شر النار بوعد من إبليس اللعين!

كلها أخطاء، لكن خطأ القصد إلى مكان غير خطأ القصد إلى النجاح، غير خطأ القصد إلى الاستقرار وعمارة الدنيا، غير خطأ خسارة الآخرة.

فمن الواجب، المقبول عقلاً والمفروض شرعاً، أن يميّز المرء بين أخطائه، قوة وضعفا، أصالة أو تفاهة، دنيا وآخرة، ومن ثم بين ردود فعله في كل حالة منها. إذ إن من عطل الرأي وفساد العقل وضعف الفكر ورزالة الحسّ أن يستوي رد فعل المرء في أي من تلك الحالات. حينها، لا يعرف ذاك الإنسان صلاحا من فساد، ولا خيرا من شر، ولا ما يضره حقا مما يفيده حقا.

ثم إن من وقع منه خطأ، فسارع إلى تصحيح اعوجاجه، ليس كمن أخطأ فتمارى وتمادي وتراخى، وأجّل واستأخر. فهذا قد صيّر خطأه مصيبة، وصغيرته كبيرة، وعز عن الإصلاح، حين بغى الإصلاح، فإن القلب متى ران عليه الران، ونكتت فيه النكت السوداء، عزّ عليه رؤية طريق الحق، كيف وهو لم يره وقلبه لا يزال سليماً، فكيف به وهو مغلف أسود مرباد؟

وأمر آخر يصحب ذلك عادة، عند من لم يحسن التبصر بالأمور، وهو إيقاع اللوم والعتب، ويصب جام الغضب، على من ليس في أمره ذاك ناقة ولا جمل!

يختلف الرجل ورئيسه في عمله، أو صاحبه في جلسته، أو بائعا له، أو مبتاعا منه، فيعود إلى بيته مرغيا مزبدا، يرمي بشرر كالقصر، على صغارٍ لا يدرون، ما أحنقه، وعلى زوج، لا تعرف ماذا أذنبت، وبأي جريرة أُخذت.

وهذا التصرف من أسوأ ما يمكن أن يقع من الغاضب الحانق. وهو أسرع وسيلة إلى تدمير البيوت العامرة، وتخريب النفوس المستقرة، بلا سبب على الإطلاق.

فعلينا أن نقدر حجم ما أخطأنا فيه، بلا تضخيم ولا تهوين. ثم إن خالط هذا الخطأ مشادة أو معاركة، فلا نحملها على من لا يد له فيها، فهذا مصدر خراب ومعول هدم وشقاق. ولا ينبؤك مثل خبير.

يونيو 2019 – 11 شوال 1440

(4)

بين الزواج والطلاق - 3

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد

ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيما رواه النسائي وغيره أنه قال "أبغض الحلال إلى الله الطلاق". صدق الحبيب المصطفى.

والزواج مصدر من "زوج" أي قرن الشئ بالشئ. ولو عدت لتنظر في الاشتقاق الأكبر له، لوجدت حرفه تحمل معنى التقارب والتداخل، مثل "وجز" أي اختصر وهو يحمل معنى التقارب، ثم "جوز" بمعنى وسط الشئ، يُقال قام يصلي في جوز الليل، والوسط تجتمع فيه الشتات.

فالزواج تداخل بين حياتين، نفسين، وجودين، شئت ذلك أم أبيت، رضيت به أم لم ترض.

ثم انظر يارعاك الله.. الطلاق حلال.. نعم فإنه قد تفسد الوشيجة القائمة بين الرجل وزوجه إلى حد أن يكون بقاءها أكبر مفسدة من فسخها، عند أحد الطرفين على أقل تقدير. فلهذا أحلّه الله من باب درء أعلى المفسدتين بتحمل أدناهما.

وهذه المفسدة، التي تقع في حال استمرار العلاقة، مع بغض وتكاره بين الزوجين، يكون مرجعها عادة، إلى خطئ مركّب، سواء من ناحية إنه مشترك بينهما، يحتمل كلّ منهما بعضه. أو أن يكون أحدهما باغ على الآخر، ولا يرضى الله سبحانه أن يستديم الحيف والظلم.

ومن القليل النادر جداً، أن ترى من يحمّل نفسه مسؤلية الخطأ الذي أودى بتلك العلاقة التي يفترض أنها من أقرب الصلات وأشدها وثاقا. بل تأخذ الواحد منهما عزة النفس، والأنفة من أن يكون مخطئاً، فيرمي بثقل الفتك بتلك العلاقة على كتفي شريكه. لكن، ماذا نقول، بعد قول الله تعالى "إنه كان ظلوماً جهولا".

لكن الطلاق مع حلّه، أكره ما يكون عند الله تعالى كذلك.

ذلك أن الطلاق هو انسلاخ نفس عن نفس، وانفكاك وجود عن وجود، وانفراط حبات عقد ضمّها رباط واحد، سنين عددا. فكيف لا يكون فيه ألم ولوعة وشجون، وأنفس تساقط قطعا، حسرة وحزنا. إلا عند من فقد الحسّ البشريّ رأساً.

نعم، قد يكون هذا الشعور أقوي عند أحد الطرفين عن الآخر، وغالبا ما يكون أقل أثرا عند الطرف الذي يرى نفسه مظلوماً، لكنه لا يزال يمثّل تغيرا في نمط الحياة، ووتيرتها، يحتاج للزمن يعدّله ويستقيم به، إن استقام له.

العشرة الزوجية، هي كنسج الثوب، من خيوط متشابكة مختلطة مختلفة الألوان، كلّ خيط منها هو عادة أو عرف أو رأي أو توجه أو ذكرى أو حادثة أو ضحكة أو دمعة، عند واحد من طرفي تلك العلاقة. فإن سحبت طرفاً من تلك الخيوط، لتفرط به تماسك الثوب، وتعيده إلى أصله خيوطاً تنسج منها ثوبا جديداً، فسترى محل الفراغ والتمزق الذي يُحدثه ذلك العمل البغيض. فإن كنت ممن أسعدهم القدر، فنسجت ثوبا جديداً، فلن تكون خيوطه على جدّتها في الثوب الجديد أبداً، فهي مكرورة مستعملة، فيها من طيات الثوب الأصليّ ما يصعب تعديله.

والطامة الكبرى، حين يكون هناك نتاج لتلك العلاقة، من أبناء أو بنات. فتراهم مطحونين بين الوالدين، يتحدثون لهذا تارة، فيحنون للآخر، ويجلسون مع هذه تارة، فيشتاقون لذاك.

وقد لا ترى، من خارج، ما يعتمل في نفوسهم الساذجة البسيطة، بل هم لا يرون ما يعتمل في خلفية ضمائرهم. لكن النتيجة التي يرونها، من فوران بين الوالدين، يفيض به الغضب حتى يحرق الوشيجة، هي ذروة الخطأ الذي احتملوه، من دون أن يقترفوه.

فأمعن الفكر، ثم أمعن الفكر، ثم أمعن الفكر، قبل أن تقدم على أمر الطلاق، فإن الله أبغضه لأمر بغيض فيه حقا، ولا ينبؤك مثل خبير

يونيو 2019 – 13 شوال 1440

وإذا حكمتم بين الناس ...

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد

من المواقف التي يجد أحدنا نفسه فيها، مرغما في بعض الأحيان، أن يقف موقف المُحَكّم بين اثنين ممن له بهما صلة، في أمر شجر بينهما، فرأوا فيه ما جعلهما يرضيان أن يكون "واسطة خير" كما يقول العامة، فإذا به يلعب دور الحَكَم بينهما، فيخطأ في حقيهما، وحق نفسه قبلهما.

أمر التوسط بين الناس من أشد الأمور حرجاً وأدعاها للتحوط، وأجدرها أن يتجنبها صاحب الضمير، إن وجد في نفسه عجزاً عن أن يوفيها حقها، أو رأى أنه أقل جدارة أن يحمل أمانتها. فإن الله سبحانه كتب على نفسه وعلى الناس عدم الظلم، أي العدل، وقال تعالى "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل". والعدل، هو عدم الميل، فكل ميل لجهة من المتشاجرين ظلم للآخر.

والحق أن ثلاثة من المناصب قد ذكر فقهاؤنا أنها تتطلب في صاحبها صفات معينة، وهم القاضي والمفتي والحَكَم. والفرق بينهما أن القاضي هو الذي يملك قوة تنفيذية تمكنه من فرض حكمه بالقوة. أما المفتي والحكم، فآراؤهما استشارية، إلا أن الحكم، إن رضي المتشاجران، وجب سماع قوله، وإن لم يكن له قوة تنفيذية، فيأثم من خالفه بعد تحكيمه.

وأهم صفات هؤلاء أن يكونوا من أصحاب العلم الشرعيّ، لا العوام فيه. بل كثير من الفقهاء اشترط في القاضي الاجتهاد المطلق، كما هو من صفاة وليّ الأمر. لكن إن تعذر وجود من هم بهذا الوصف، ولو حتى واحداً، جُعل الأمر يقتصر على معرفة بالعلوم الشرعية وإحاطة بأبوابها ومطالبها، بالدرجة التي تجعله قادراً على تمييز الحق من الباطل، لا من باب الهوى والتشهي، لكن من باب معرفة الدليل معرفة مباشرة، أو معرفة المصدر الذي يمكن أن يجد فيه الدليل، أو معرفة من يلجأ إليه إن أعوزه الدليل. وهذا يتطلب قدرا عاليا من المعرفة بالشريعة، تتطلبه مهمة التحكيم بين الناس، فمقاطع الحقوق لا عبث فيها ولا تسامح.

والشجار إذا ارتفع للقضاء، سمي تقاضيا، وسميت الحالة "دعوى قضائية"، وإذا عرضت على المفتي سميت "إفتاء" وقوله "فتوى". وإذا وصلت للتحكيم، فهي أشبه بالدعوى القضائية.

والتحكيم هو صورة من صور القضاء، فإنه لا يتشاجر اثنان إلا وكان أحدهما مطالب بحق ينكره عليه الطرف الآخر.

والدعوى أو القضية يلزم أن يكون فيها طرفان متخاصمان، أحدهما مدعيٍ والآخر مُدَعى عليه، بدعوى من المدّعيِ.

وأول مهام القاضي أو المحّكم، كما وردت في كتب السياسة الشرعية، هو أن يحدد من هو المُدّعى ومن هو المدّعى عليه. إذ ليس كلّ من طالب بحق صار مُدعياً، بل يجب أن يثبت القاضي أو المُحكم أن ما في يده من الدعوى تجعله مدعياً مهضوم الحق، لا مُدعى عليه غاصب لحق.

والأمر الثاني هو أن يحدد القاضي أو المُحكم "موضوع الدعوى". وهذا يحتاج إلى مهارة فقهية وعقلية تستخلص موضع النزاع من حشد هائل من الاتهامات، عادة ما يتبادلها الخصمان. فيجب تحري موضع النزاع أو موضوع الدعوى قبل البدء في التحكيم أو القضاء.

ولنضرب مثالاً من شجار بين رجل وأمرأته، في سبيلهما إلى الطلاق، وكان التنازع بينهما على حق من حقوق المرأة، تطالب به، وينكره عليها الرجل.

عادة، يرتفع هذا الأمر إلى القضاء، إلا إذا رأي المتخاصمان أن التحكيم أسرع وتيرة، أو لم يكن في بلدتهما قاض معيّن من قبل والٍ شرعيّ.

وهنا، يمكن للمتخاصمين أن يتراضيا على واحد ممن تتحقق فيه الشروط التي ذكرنا، أو أن يختار كلّ منهما حكماً يمثّله كما قال تعالى "وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا" النساء 35. فيتحاور الحكمان، كلّ يُدلي بما يراه حقاً من جانبه.

والمفروض أن يكون كلا من الحكمين عدلاً، دقيقاً، لا ساذجاً عبيطاً. فيجب علي كل منهما أن يراجع ما يدّعيه من ولاه عنه وكيلاً ويعرضه على الأدلة القائمة مادياً، ليرى هل هو فعلاً حق مغصوب أو هو مجرد إدعاء بلا دليل. فإن وجده حقا مغصوبا، ردّه على من ولاه، ونصحه، وبين له، وأشار علي،ه وإلا اعتزل وترك الوكالة. فإن الأمر هو أمر إحقاق الحق، لا نصرة جانب على آخر.

والإسلام، قضاءً وتحكيماً، ليس فيه نظام المحامي ووكيل النيابة، كل منهما ينافح عن خصم بالحق أو بالباطل، يريد أن يخرج بأكبر مكسب له، مع علمه بما هو عليه من باطل. بل في الإسلام، الحَكَم مؤتمن على الحق ذاته، أينما حلّ، مع أيّ من الطرفين.

فمثلاً، على من وكلته المرأة أن يبدأ بنصحها، ومحاولة ردّها إلى بيتها، وإطاعة زوجها. فإن كانت ناشزاً، نصحها بالعودة إلى بيتها وزجرها، فلم يتبسم لها مشجعاً على النشوز. فهذه كلها من ثوابت الشريعة، ومكارم الأخلاق. ثم ألا يقبل الحكم، أو أيّ من الحكمين، دعوى من موكله لا ينتهض بها دليل. فمثلاً يدّعي الرجل على امرأته سوء أدبها، أو تدّعى عليه أنه عاملها بسوء أضر بها سنين عدداً. هذه كلها إدعاءات، لا دليل عليها، فإن الحكم، أو الحكمين، لم يشاركا الزوجين طيلة سنيّ عمرهما، ليقبلا دعوى بلا دليل! أو يصححا موقفا أو عذرا يدعيه موكله، يراه جدير أن يكون عذراً إن كان فيه ما يخالف الشرع. فعلى الوكيل ساعتها أن يردع موكله، وينصحه ولا يلتفت إلى الدعوى بالضرر إلا إن ثبت بدليلٍ، كأن شهد شهود بأن الزوج كان يمنعها من طعام أو شراب أو أن ملابسها مهلهلة، أو بها آثار ضرب، أو أيّ مما يمكن أن يكون دليلاً حسيا مقبولا، على سوء معاملة زوجها.

والقاعدة المسقرة، أن القاضي، أو المحكم، لا يقضي بعلمه. فحتى لو رأي القاضي بعينيه شخصاً يقتل آخر، لم يكن له، إن انتصب للقضاء في هذه القضية أن يعتبر ما رأي، مبالغة من الشارع الحكيم في نزاهة القضاء وعدم تدخل القاضي، أو المحكم، طرفا في الدعوى. وهذا قمة استقلال القضاء والحكم.

ثم عليه أن يرجع إلى موضوع الدعوى فلا ينحرف عنه، فيقول لموكلته "نحن في مقام دعوى محددة، وهي دعوى الطلاق هذه، أما ما ترويه من شكاوى، اعتاد عليها النساء، خاصة في مواقف الخصام، فليست من هذه الدعوى في شئ". فيكفها عن أن تلتفت بالأمر كله عن مساره، وتنحرف به عن غرضه، وتكسبه هو إثما وبهتانا وزورا.

وهنا يأتي الخطأ وتقع المصيبة، وتزل القدم. وإذا بأحد الحكمين، يتحول، إلى خصمٍ للطرف الآخر، يدعى هو عليه أنه عامل المرأة بما لا يليق! وإذا به يقبل عذر موكلته دون تحفظ. رغم أن موكله هو من بدأ بالشجار، وهو من طالب بالقطيعة، وهو من فعل فعلة نكراء، يجب ردعه

عنها. ويكون هو، الحَكَم، من حيث لا يشعر، معينا على الإثم والعدوان، بدلا من أن يكون معينا على البر والتقوى.

وهذا الخطأ نقع فيه كثيراً، لقلة العلم الشرعي، وسذاجة العقل، وتحكم العاطفة، وصبيانية التصرفات. وكم من صبيّ في جسد رجل، وقف موقفاً، أضر به نفسه، وأضاع به حق غيره.

فلنحرص على ابتغاء الحق، والتثبت من الدليل، وعدم التصديق على كلام لم نشهده ولم نحضر وقائعه، بل هو مجرد هوى النفس، ودمعات امرأة، جعلت حَكَمها يتحول إلى خصم، ويقتطع لنفسه قطعة من النار. ولا ينبؤك مثل خبير.

يونيو 2019 – 14 شوال 1440

أحياة بلا مبدأ!

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد

لا يعيش المسلم الحق على الأرض دون مبادئ تحكم توجهاته وتصرفاته، في شتى ميادين الحياة ومناحيها.

والمبدأ، كما يدل عليه اسمه، هو المنطلق، تنبعث منه الأفعال المختلفة للمرء، لا يشذ عنه شئ منها. وهذه المبادئ هي ما طُبع عليه الإنسان بفطرته، قبل أن يحوّلها النظام الإجتماعي إلى رماد لا يصلح إلا أن يُنثر على مقبرة الحقوق.

ومبدأ الحق هو أعلى المبادئ وأشملها وأكثرها أهمية للإنسان عامة، والمسلم خاصة. فالحق هو اعتدال الميزان في معاملات الناس بعامة، وفي معاملة المسلم لدينه خاصة. وضده الباطل.

وانظر يا رعاك الله إلى كلمة "الباطل" واشتقاقاتها، فبَطُلَ أي فسد وضاع ولم يعد فيه فائدة. و"لبط" أي سقط وانهار، و"طبل" من الضجيج المزعج، وآلته "الطبلة" جوفاء لا داخل لها. فالباطل ضعيف زهوق لا قيمة له، زينة بلا قيمة، وصورة بلا حقيقة.

والحقّ مادته الثبات، والإنجاز، والتدقيق، وكلّ ما يدلّ على الرسوخ عامة. ولا حقّ إن لم يرسخ معناه في النفس، ولا حق دون ثبات على مبدأ، ولا حق إن لم يدقق المرء النظر فيما بين يديه فيميز الصواب من الخطأ، والخبيث من الطيب.

" فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون" الأعراف 118،

"وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ۚ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا" الإسراء 81. فهو دائم السقوط والزهوق

"قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ" سبأ 49.

فما إن يأتِ الحق بقوته، يزهق الباطل، ويموت، ويختفي، ويندثر، إذ هو ضعيف في مادته، لا يقدر على ما يقيمه لقوة فيه، بل لضعف من يقع فيه.

لكن .. انظر حولك .. تجد أنّ القوم قل وقعوا في كلّ ما يضاد الحق.

خطأ فرديّ أولاً، وجماعيّ متراكم ثانياً. تظهر آثاره في كلّ صغيرة وكبيرة في حياة من تخلى عن مبدئه. ومن تخلى عن مبدأ واحد، سقطت بقية المبادئ تباعاً تتلاحق، فهي كلها تنبع من مصدر واحد في النفس الشريفة، وهي العزة.

الحياة بلا مبدأ هي حياة منتهية الصلاحية، عابثة، لاهية، ساقطة، لا يقوم عليها بناءٌ ولا تستقيم عليها مجتمعات.

خطؤنا إننا هوّنّا من شأن المبادئ، فاستسغنا التنازل عنها، واحدا تلو الآخر، فانسلخنا من مقومات الإنسانية خطوة خطوة، حتى صرنا إلى حال يستوي فيه الآدمي والحيوان.

رفضنا أن نقايض الحق بحياتنا الذليل المقهورة الباطلة، فنحيا حق الحياة، لا صورتها.

وتجد هذا منعكس في تصرف العامل مع رئيسه، والعسكريّ مع قائده، بل والعالِمُ مع أتباعه، خوفا من انفضاضهم من حوله.

ما استغنى فرد عن الحق، ولو أقلّه، إلا وخسر من حياته وقيمتها ومعناها مقدار ما فقد منه.

وما استغن مجتمع عن الحق، إلا ضربه الله بذلة وانكسار، وأباح أهله للأمم تعيث فيها فساداً.

هذا خطؤنا، أفراداً وجماعات.

أحيي مبدأ الحق، تحيا في داخلك كل مبادئ الحياة وقيمها التي صاغ الله فطرتك السليمة القويمة منها.

لا تستسلم للخنوع ولا تستمرئ الخنا والمذلة، فهي حياة والموت سواء.، بل الموت أعز منها وأفضل، عند الرجال، حق الرجال.

انته اليوم، وأعلن ما تراه حقا، وصحح خطأ قد تكون مقارفه سنين عددا، وأنت لا تدري لم أصابك ما أصابك من تخلف وجهل وعجز وفقر.

قلت

فافزع إلى الحق الكريم منازعا ** ذل الخضوع لغير ذاتِ البـــاري

فالحق تعلو في الذرى أغراضه ** والمُبطِل الملعون لا ينجُ من النار

ولا ينبؤك مثل خبير

(7)

افتراض الأمانة والثقة في الآخرين

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد

خطأ تقع فيه نوعية خاصة من الناس، ويؤدي بها إلى كوارث في حياتها، قد تنجو من بعضها، وقد يهلك بعضها بها، ألا وهو افتراض الأمانة والثقة في الآخرين من الوهلة الأولى.

ويقول قائل، هذا ليس بخطئ أصلاً، فإن الأصل الصدق، والكذبُ عارض عليه. فلا بأس من أن نُقر بالأصل ونعمل بحسبه، والمفترض أن المسلم صادقٌ أمين، حتى يثبت العكس!

ومع صحة هذا الفرض، نظرياً، فإنه قد ثبت أنه عكس الحقيقة على وجه التمام. بل قد وجدنا ورأينا ما يثبت أن الأصل اليوم هو افتراض أن الآخر كاذب مخادع، ليس بثقة، أو افتراض الجهالة فيه، أي عدم التحقق من حاله، على أحسن تقدير.

وهذا ليس بقسوة حكم على الناس، بل هو واقعية مورست واختُبرت وثبتت، في كثير، بل غالب أحوال التعاملات بين الناس.

فأنت تتحدث مع رجل في أمر بيع أو شراء، أو في وكالة عنك في أمرٍ من أمور الدنيا، فترى الوجه السمح الطيب، والقسمات الهادئة المطمئنة، والخشوع في الصلاة والدعاء بعدها، فيقع في روعك، للوهلة الأولى أن الرجل محل ثقة لا ريب. كيف وهو من تشاهد وتعاين فعلاً لا سمعاً؟! وقد يكون هذا صحيح لا غبار عليه، والرجل طيب القلب، سمح، صاحب دين بالفعل، لكن ..

لكن التعامل الماديّ أمر آخر مختلف تمام الاختلاف، لا علاقة له في زمننا هذا بالدين ولا بسماحة الوجه وحسن الخلق. التعامل الماديّ ينتمي إلى طبقة أخرى من طبقات الخُلُق، لا تراها حتى تجربها بنفسك.

تلقى الرجل، فتثق فيه، من حيث إنه طبعٌ لك، وقد يوثّقه لك آخرٌ، من طينتك ونوعك من البشر، ثم عند وقت الوفاء، تخرج الأعذار، ويظهر الإنكار، وتكثر التعاليل، وتسمع الأباطيل. فتعلم، ويا حسرتاه، بعد فوات الأوان أنك مغشوش مخدوع، قد خسرت الأمانة الموجعة، سواء كانت مادية أو معنوية. فالثقة قد تكون في سرٍ، من ورائه أمر، ينبنى عليه حياة أو موت، دمار أو استقرار، فيخون الثقة ويفشو السر وتقع الكارثة على رأسك.

زماننا هذا انعكس فيه الأمر، فأصبح الأصل هو انعدام الثقة، وعدم إحسان الظن، حتى يثبت بالفعل عكس ذلك.

فإن مثل هذه القوانين الاجتماعية، ليست من القوانين الكونية الثابتة، أو القواعد الكليّة العامة، التي لا تتخلف في جيل من الأجيال. بل هي تتلون وتتطاوع لحال أبناء الجيل، وصفات أهله، وأوضاعهم الخلقية عموما، لا خصوصاً. وأنت حين تلاقي ذاك الرجل السمح البشوش، لا تقابل إلا غير مُعيّن، من جمعٍ كبير، له قاعدته التي استقرت حسب أوضاعه الاجتماعية والخلقية. فلزم أن تعرف ما عليه واقعك وما تطبّع به الناس، مسلم أو غير مسلم، بلا فرق، حتى تسلم من الأذى، وتنجو من الخراب.

فالشخصية الفردية وحدها، أو الإسلام وحده، لا تنشأ به صحة الذمة المالية لامرئ أو فسادها. بل ترى الرجل عنيفا قاس، لا يتهاود ولا يتودد، لكنه صاحب ذمة، إن قال فعل وإن اؤتمن حفظ، وإن تحمّل حملاً وفَى به، ولو من عزيز ماله.

ورحم الله الإمام أبا بكر ابن العربي المالكي، حيث قرر، في زمانه "الأصل إحسان الظن بالمسلم، إما في زمننا، فلا"! فما عساه، بعد سبعة قرون، يقول!؟

وما ينبؤك مثل خبير

24 يونية 2019 – 21 شوال 1440

التطفيف في المعاملة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن والاهـ وبعد

سجية غير حميدة، تجدها في غالب الخلق، وكأنها طبع من طباعهم، لكنه طبع مكّنَته في أنفسهم شيطاينهم، ألا وهي التغاضي عن القريب، والإغلاظ على الغريب.

فالرجل يرى ممن هم حوله، من أحبة، أو أقرباء مقربين، أو أصدقاء مميّزين، فيرمق في أحدهم، عيباً، أو يرى خللاً، يعرفه، ويتحقق منه فيه. لكنك تراه يغض النظر، ويرى أموراً تقع من هذا الحبيب الوفي أو الخلّ الصفيّ، فلا يعتب عليه، ولا يتحدث إليه عما وقع منه، وكأن شيئا لم يكن، وبراءة الأطفال في عينيه!

ثم تراه يتعرض لغريبٍ، أو لمن ليس له في نفسه حظوة، فتراه يحمل عليه حملاً، ويشدّ عليه شدّا، ويقرعه على خطئه وزلته، كأنما هو حريص على هدايته!

وهذه السجية غير الحميدة تمثل خللَ الميزان الخُلُقيّ عند من تخلّق بها. فإن هذا الطبع، مُخالف للشرع والعقل جميعاً.

والأمر هنا هو إقامة القسط والميزان، الذي أمرنا الله في آيات شتى بإقامته، في حق الأقارب والأباعد، سواء.

قال تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا" النساء 135.

وهذه الآية جامعةٌ لما نريد إثباته هنا، من أنّ تلك الخطيئة، التي تعتري أكثر النفوس البشرية، ولا يكاد ينجو منها إلا أولى العزم، هي رزيلة يجب الحذر منها.

فالقيام بالقسط، والشهادة على الناس، حتى لو كان أمر العدل يقتضي إنصاف الغير على النفس أو الولد أو الأقارب، بل حتى على الوالدين، إن كانا محقوقين. وعدم الانصاف، والتنحى عن الحق، هو مجرد اتباع لهوى النفس الآمرة بالسوء والمنكر.

والشدة على الآخرين، تعكس، إلا في مواضعها المشروعة، قسوةً في القلب، وخللاً في النفس، واضطراباً في الفكر، وضعفاً في الخُلُق. فإن الله سبحانه قد جعل بين الناس جميعا صلة الآدمية، أي النسبة لآدم عليه السلام، وجعل بين المؤمنين صلة الدين، فهم إخوة في الإسلام، وجعل بين الأقرباء صلة النسب، العصب أو الرحم، ثم جعل بين الجيران الجنب أو الأصحاب بالجنب حقاً مفروضاً.

فترى يا رعاك الله، أنه ما أحدٍ إلا وله حق الرحمة والنُصفة، إلا من آذى الله ورسوله ﷺ، أو تعدى حدود الله. سبحانه فالتراحم صفة إنسانية أصيلة لا يفتقدها إلا خائبٌ خاسر.

والشدة على النفس، أو الأقربين، تعكس قوة في الشخصية، وعزة بالحق، وسمواً في الخلق، واعتدال في المزاج، لا يؤتاه إلا ذو حظٍ عظيم، وفضل كريم.

وهذه الصفة، إن اختلت، اختل ميزان العدل في الدنيا، وجار البعض على البعض، ووُسدت الأمور لغير أهلها، وتراجع أصحاب التأهيل عما يستحقون، فيكون في هذا جنايتان، على الفرد نفسه، ثم على المجتمع كلّه.

فاحرص يا رعاك الله على تجنب هذا الخطأ الفتاك، ففيه مصلحة الفرد والجماعة، ورضا الله والثواب.

3 أغسطس 2019 – 2 ذو الحجة 1440

أمانة الوقت والتسويف

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد

داءٌ فتاك، بل الداء الفاتك بأمتنا جمعاء، هو داء فقد الحسّ بالوقت ومعناه وقيمته.

وأصحاب هذا المرض تجدهم يستحلون تأجيل الأمور "لحين إشعارٍ آخر"، دون سبب مانع إلا الكسل والرغبة عن العمل وحبّ الركون إلى الفراغ، لا بسبب عدم قدرة أو فراغ، أو انشغال بعملٍ آخر! حتى لو كانت المهمة تستغرق مثلا عشر دقائق، فأنت واجده راغب عنها، تلوح إليه من ركن عقله، فيسرع بتناسيها ومحاولة الانشغال بأمر آخر، تافه لا لوزم له، إلا أن يكون عذراً للضمير وتبريراً للتصرف، لا غير!

رُبْيَت أجيالٌ في أمتنا على هذا الداء، وشابت عليه، فعاد جزءا من فطرة "الشرقي" العربيّ، يتعارفونها، بل يتلاومون عليها بعض الأحيان، لكن لا تنهض همة أحدهم للخلاص منها. بل تراهم على العكس، يمعنون فيها، ويتمسكون بها، فيستبلون الذي هو أدنى بالذي هو خير!

والوقت هو جوهر الحياة، ومحورها، ومادتها. وهو عطية الله للإنسان، ليستخدمه في طاعة الله سبحانه، وقضاء حاجاته في الدنيا، ومن أهمها التقدم والرقيّ والقوة والعلو فوق من يحادّ الله ورسوله.

ورغم أن مادة الوقت مجهولة بالنسبة للإنسان، إذ ليس له مادة حقيقة، رغم ما قدّم العلم من تعريفاتٍ له، ليس محلُ عرضها هنا، لكنه هو بُعدٌ رابع، تقع فيه الحياة، ولا يكون للإنسان وعيٌّ إلا به. وهذه المادة هي ما تُصاغ بها حياة المرء، وهي نسيجها، ولوحتها التي يرسم عليها علمه كلّه. فإن أضاعها، ولم يُحسن استخدامها، ولم ينصرف عنها بكسلٍ أو استهتار، انحلّ نسيج حياة فلا تتماسك، ورجعت صفحته خالية من العمل المُفيد.

يقول المولى سبحانه، مقيماً للحجة على بني آدم "أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ" فاطر 37. بل يتحدث القرآن عن نسبية الوقت، ومصيبة إضاعته وإهداره "قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ (112) قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلِ الْعَادِّينَ" المؤمنون. فترى في هذه

الصورة المجرمين، يسألهم سائلٌ: كم أعطاكم الله من وقتٍ في الدنيا، تعملون فيه، ولا تضيعونه، بالتكاسل والتشاغل فيجور وقتكم بعضه على بعض؟

والغرض هنا هو أن إرجاء الأعمال، وعدم إنفاذها وقت القدرة على إنفاذها، لا يؤدي إلا إلى ضياعٍ وخسارة أطيدة، في الدنيا، أو الآخرة.

فهب أن أحدهم مُكَلّفٌ بعملٍ ما، شراء غرض، زيارة صديق، إصلاح عطب، سواء لنفسه وأهله، أو تكليفاً من غيره. ترى المريض بداء إضاعة الوقت، ينسى الأمر كلّه بعد أن يوطل إليه بدقائق معدودة، كأن لم يكن! فإذا حدث وتذكره بعد يوم أو يومين، حدّثته نفسه الأمارة بالسوء:أن لا عليك، هون على نفسك، فما العجلة في الأمر!؟ الدنيا لن تنقلب لى عقبيها إن لم تُنجز مهمتك تلك اليوم! ثم يُطلّ ذاك التكليف برأسه بعد حين يطول أو يقصر، فتكون ردة فعل المرء حسب درجة إصابته بالمرض، فإما أن يَصرفه عن فكره مرة أخرى، لحين آخر، أو أن يتوكل على الله، فينفذ الأمر، متبرماً عادةً بما أُلجأ إليه من عجلة في التكليف!

ثم تجد ذاك المرء يضعُ درجة من الأهمية لكلِ تكليف يأتيه، من نفسه وأهله، أو تكليفاً من غيره، ثم تكون درجة وعيه به على قدر هذه الدرجة التي وضعها جزافاً. ولا يدرى المريض أنّ التكاليف، إن لم تتعارض في الأداء، وتفسّح الوقت لاتساعها معا، كلها على نفس الدرجة من الأهمية. فإن تراكمها، بعد أيام يجعلها عبئاً كبيراً حقيقة، فيؤدي ذلك إلى إضاعة بعضها، أو أداء بعضها أداءً ضعيفاً، أو ضياع مصلحة له أو لأهله أو لمن كلّفه. وحينها، تبدأ الشكوى من كثرة الأعباء، وضيق الوقت، والتبرم بالحياة وتكاليفها! ومثل ذلك من المبررات الخادعة للنفس. هذا غير ما يكتسبه المريض من سوء السمعة في أداء الأعمال وإنجازها،

وهل تتذكر أخي القارئ العزيز، ما قلنا عن الهمة والعزيمة؟ فهذا الداء هو جرثوة الهمة ومطعن العزيمة.

وترى في القرآن دلالة ذلك كم مثل قوله تعالى "أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ " المومنون 61، فمدح الله المسارع إلى الخير، وكلّ عملٍ مطلوب الأداء، هو خيرٌ، إلا أن يكون الإنسان مُخَيّرٌ فيه، وهو من مفاهيم الخطاب. ويقول تعالى "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"، وأصل العمل هنا هو كلّ ما يقرّب من الله، سواء من العبادات أو

المعاملات. ولا شكَّ أن إنجاز التكاليف الشرعية والدنيوية من تلك الأعمال، والأصل في الأمر أنه على الفور لا على التراخي، كما يعبّر الأصوليون.

هذا أمرٌ خطيرٌ جديرٌ بالتأمل، حريّ بالعلاج بأسرع ما يكون. فإن هذا المذهب في التعامل مع التكاليف، صغُرت أم كبرت، مُذهبٌ للسمعة والعزيمة ومقلّصٌ لفرص النجاح أو الاحترام بين الناس، ثم مسببٌ لقطيعة مع الغير، ممن ضاعت عليه فرصة بسبب هذا الإهمال والكسل والمرض.

فاحرص يا رعاك الله، على ألا تكون من هؤلاء المرضى، ولا تسمع لشيطانك أن يوسوس لك بأنك طبيعيّ عاديّ في تصرفك، وأن الآخر، من ينصحك، هو العجول المتوتر. بل الأصل أن إنفاذ العمل بمجرد القدرة عليه، وغير ذلك هو الشاذ المنحرف.

4 أغسطس 2019 – 3 ذو الحجة 1440

اطمئنان البال للواقع الحال!

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد

خطأ فادح يقع فيه الناس، كلّ الناس، إلا من رحم ربي، وقليل ما هم، هو الركون للواقع الحال، والاطمئنان إليه، والأمل في استمراره، إن كانت الأيام ضاحكة له، والدهر راضٍ عنه. فيرى وقتها الزهور مفتّحة، والأشجار يانعة، والسماء صافية، والنجوم رائقة، والدنيا كلها ضاحكة!

وهيهات هيهات ..!

لا يستقر زمن بصاحبه، ولا يستديم حال بأهله، أمد الدهر.

فالحياة خُلقت من التحول، فهو ليس صفة لها، بل هو نسيجها وأصل ذاتها، لا يفارقها.

تتحرك بنا الأرض في الفضاء، ونحن نطن أننا ثابتون راسخون رسوخ الجبال. بل الحق أنّ الجبال ذاتها لا يقرّ لها قرار، في منظومة الزمان والمكان!

لكن الله سبحانه، جعل هذا الخلل في التصور، من رحمته بعباده. إذ لا تستقيم حياة بغير هذا الشعور بالثبات.

كذلك حياتنا الاجتماعية، ما إن واتانا زمن تألق فيه نجمنا، ورأينا فيه ثمرة عملنا، وسارت أمورنا مستوية منسقة متوازنة، لفترة ما، واطمأننا للحياة وأحداثها، وركنّا إلى الأمل فتمطينا في استجداء حدوده، وصارت النفس لا ترى إلا ما هو تحت قدميها، لا أبعد من ذلك، ارتفع الحذر عنا شيئاً فشيئاً، وكيف لا، والزمن ضاحك متهلل، والأيام ناعمة رائقة!

لكن، يا صاحبي، هذا من خداع الدنيا، وطول الأمل فيها، وخطأ قراءتها. فالدنيا لا تستقر ببشر على حال أبداً، لا بفقير ولا بغني، لا بعليلٍ ولا بصحيح، لا بصغيرٍ ولا بكبير، لا بمشهورٍ ولا بمغمور، لا بسيدٍ ولا بعبد، لا بمنتصرٍ ولا بمهزوم .. لا تستقر بأحدٍ كائناً ما كان. إنما الاستقرار من أوهامنا وصنع خيالنا، يغرّنا به الغّرور، لنخلع عنا درع الحذر، فيأتينا التحول

فجأة، فلا ندرى إلا ونحن على غير استعداد للحال الجديد،، فنرفضه أولاً، ثم نحاول المساومة معه ثانياً، ثم نخضع له حين نعلم علم اليقين، ألا مساومة مع الأيام، ولا فصال مع الزمن.

وصدق شوقي حيث يقول

ومنْ تضحك الدنيا إليه فيَغْتَرر *** يمُتْ كقتيل الغيدِ بالبسماتِ

فلا يخدعنك الشيطان برضا عن حالٍ متحوّل. فالحال لغة مشتق من التحول، يقال حال الشئ أي تحول، فانظر كيف نُحتت الكلمة من المفهوم.

بل إن هذا الاطمئنان إلى حال خلاف إنه مجازفة خطرة في الدنيا في حدّ ذاته، هو مخالف لسنن الله في عباده. فهو لا يكون إلا ممن نسي الآخرة أو تناساها. فإن من ذكر الآخرة دوماً ما اطمأن إلى حال رآها.

قال تعالى "فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ" الأنعام 44.

فكن، أخي الحبيب، على حذرٍ مقيم، وترقبٍ مستمر. ولا يمنعك هذا عن شكر المنعم على حسن الحال، والفرح به، لكن لا ينسيك أن ذلك كسحابة صيف، تأتي من بعدها الغيوم، وقانا الله وإياكم شرَ الهموم.

ولا ينبؤك مثل خبير

د طارق عبد الحليم

17 أغسطس 2019 – 16 دو الحجة 1440